التحولات الاجتماعية والاقتصادية في شبة جزيرة العرب قبل الإسلام وأثرها على نشأة الدول والإمبراطوريات

المدرس الدكتور

نداء خضير جبر التميمي

جامعة البصرة _ كلية التربية للعلوم الانسانية _ قسم التاريخ _البصرة

قبول نشر / الجامعة الإسلامية النجف الاشرف – مجلة الكلية الإسلامية الجامعة

٠٧٧٢٧٤٨٧٦٩٠

ditwawopdp@gmail.com

ملخص البحث :

تناول هذا البحث التحولات الاجتماعية والاقتصادية في شبه جزيرة العرب قبل الإسلام وأثرها على نشأة الدول والإمبراطوريات، مستهدفًا تحليل العلاقة بين هذه التحولات وبين تطور البنى السياسية في المنطقة. ركز البحث على ثلاثة محاور رئيسية: التحولات الاجتماعية، والتحولات الاقتصادية، وأثر هذه التحولات في نشوء الكيانات السياسية. أظهر البحث أن المجتمع العربي قبل الإسلام شهد تحولات جوهرية في بنيته القبلية، تمثلت في تراجع العصبية القبلية الضيقة وظهور الأحلاف والتحالفات، ونمو المراكز الحضرية كمكة ويثرب، وتطور الأفكار والمفاهيم الدينية والثقافية. كما شهد تحولات اقتصادية مهمة، تمثلت في تطور النشاط التجاري وتنوع الموارد الاقتصادية وظهور الصناعات والحرف. وقد أدت هذه التحولات إلى نشوء كيانات سياسية متنوعة في مختلف أنحاء شبه الجزيرة العربية، تفاوتت في مستوى تطورها ومركزيتها، من الممالك المركزية في اليمن، إلى الإمارات التابعة في الأطراف، إلى التنظيمات شبه المدنية في الوسط. وخلص البحث إلى أن هذه التجربة التاريخية شكلت مهادًا حضاريًا للدولة الإسلامية اللاحقة، وفرت لها خبرات سياسية وإدارية استفادت منها في تأسيس نظمها وهياكلها.

الكلمات المفتاحية

العصبية القبلية، التحولات الاجتماعية، التحولات الاقتصادية، الكيانات السياسية العربية، شبه جزيرة العرب قبل الإسلام.

The social and economic transformations in the Arabian Peninsula before Islam and their impact on the emergence of states and empires

Lecture Dr.
Nidaa Khadir Jabr Al-Tamimi

University of Basra - College of Education for Human Sciences

Abstract

This research examines the social and economic transformations in the Arabian Peninsula before Islam and their impact on the emergence of states and empires, aiming to analyze the relationship between these transformations and the development of political structures in the region. The research focused on three main axes: social transformations, economic transformations, and the effect of these transformations on the emergence of political entities. The study showed that Arab society before Islam witnessed fundamental changes in its tribal structure, represented in the decline of narrow tribal solidarity and the emergence of alliances and coalitions, the growth of urban centers such as Mecca and Yathrib, and the development of religious and cultural ideas and concepts. It also witnessed important economic transformations, represented in the development of commercial activity, diversification of economic resources, and the emergence of industries and crafts. These transformations led to the emergence of diverse political entities across the Arabian Peninsula, varying in their level of development and centralization, from centralized kingdoms in Yemen, to dependent emirates on the peripheries, to quasi-civic organizations in the center. The research concluded that this historical experience formed a civilizational foundation for the subsequent Islamic state, providing it with political and administrative expertise that it utilized in establishing its systems and structures.

Keywords

Tribal solidarity, Social transformations, Economic transformations, Arab political entities, Pre-Islamic Arabian Peninsula

مقدمة :

شهدت شِبه جزيرة العرب قبل الإسلام تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة، أسهمت في إعادة تشكيل البنية القبلية والتجارية والدينية للمجتمع العربي. لم تكن هذه التحولات معزولة عن السياق الإقليمي والدولي، بل تأثرت بمجموعة من العوامل، من أهمها النشاط التجاري عبر طرق القوافل، والاحتكاك بالحضارات المجاورة كالفُرس والروم والأحباش، إلى جانب تنامي الحواضر العربية كمكة ويثرب وصنعاء، التي بدأت تكتسب طابعًا سياسيًا وتنظيميًا متقدّمًا نسبيًا.

وقد لعبت هذه المتغيرات دورًا مركزيًا في تمهيد الطريق لظهور نظم حكم محلية، وتشكيل إمارات وممالك كان لها حضور وتأثير سياسي واقتصادي، مثل ممالك سبأ وحِمْيَر في الجنوب، والغساسنة في الشام، والمناذرة في العراق. كما كان للتفاعلات الاجتماعية، كتراجع العصبية القبلية الصلبة، وتنامي التمدّن النسبي في بعض المناطق، دورٌ مهم في نشوء نُظم أكثر تعقيدًا من الإدارة والتنظيم السياسي والاجتماعي.

علاوة على ذلك، أدّت التجارة الموسمية والأسواق المفتوحة مثل "عكاظ" و"مجنة" إلى ازدهار التبادل الثقافي والاقتصادي، مما ساعد في صعود فئة من زعماء القبائل والتجار، الذين لعبوا دورًا مفصليًا في تطوير العلاقات بين القبائل، وتكوين تحالفات إقليمية أسست لبنية سياسية مبكرة، وإن لم تكن دائمًا مركزية أو موحدة.

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى تحليل جذور تلك التحولات وتأثيرها على نشوء الدول قبل الإسلام، وهي فترة تمهيدية لفهم السياق الحضاري الذي مهّد لظهور الدولة الإسلامية لاحقًا.
وسيتناول البحث أبعاد التحول الاجتماعي والاقتصادي في الجزيرة، مع الاستناد إلى أدبيات أكاديمية حديثة، ووثائق تراثية مدروسة.

إشكالية البحث وأهدافه

إشكالية البحث:

على الرغم من أن شِبه جزيرة العرب قبل الإسلام كانت تُصوّر تقليديًا كمجتمع بدوي قبلي متفرق، إلا أن الدراسات الحديثة كشفت عن وجود تحولات اجتماعية واقتصادية كبرى أدت إلى نشوء أنماط من التنظيم السياسي والإمارات شبه المركزية، خصوصًا في الجنوب والشمال. تطرح هذه الرؤية تساؤلًا محوريًا:

كيف ساهمت التحولات الاجتماعية والاقتصادية في شِبه جزيرة العرب قبل الإسلام في تمهيد الطريق لنشأة الدول والممالك المحلية، وما الأثر الحضاري والسياسي لتلك التحولات على طبيعة النظام القبلي العربي؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

- ما أبرز ملامح التحول الاجتماعي في الجزيرة العربية قبيل الإسلام؟
- كيف أثّر النشاط التجاري والتبادل الاقتصادي على البنية السياسية والاجتماعية؟
- ما علاقة هذه التحولات بظهور إمارات وممالك مثل الحيرة، والغساسنة، وحِمْيَر؟
- هل كانت هذه الدول نتاجًا طبيعياً للتطور الداخلي، أم نتيجة تأثيرات خارجية إقليمية (الروم، الفرس، الأحباش)؟

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل ملامح التحول الاجتماعي في المجتمع العربي قبل الإسلام، وخاصةً التغيرات في البنية القبلية وتنامي التمدّن.
- رصد التحولات الاقتصادية التي شملت ازدهار التجارة، ونشوء مراكز تجارية وأسواق موسمية، وتطور الزراعة في مناطق مثل اليمن.
- إبراز العلاقة بين هذه التحولات وظهور كيانات سياسية محلية في شمال وجنوب الجزيرة، وتأثير العوامل الجغرافية والدولية عليها.
- إعادة تقييم الصورة النمطية للجزيرة العربية قبل الإسلام، والوقوف على المؤشرات التي تدل على وجود نواة تنظيم سياسي سابق للدولة الإسلامية.
- المساهمة في إثراء الدراسات التاريخية والتحليلية حول الفترة السابقة للإسلام من منظور حضاري شامل.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي المدعوم بالتأريخ المقارن، حيث يتم وصف الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في شِبه جزيرة العرب قبل الإسلام، ثم تحليل أبعادها وتأثيراتها على نشوء الكيانات السياسية في المنطقة. كما يُوظَّف المنهج التحليلي التاريخي في ربط الأحداث والتحولات ببعضها، وتتبع تطورها عبر الزمن، بهدف فهم السياقات العامة التي مهدت لظهور الدول والإمبراطوريات قبيل البعثة النبوية.

ويُستأنس كذلك بالمنهج المقارن عند دراسة التشابهات والاختلافات بين الكيانات السياسية في الشمال العربي (الحيرة والغساسنة) والجنوب (سبأ وحِمْيَر)، من حيث النشأة، الموارد، العلاقات الخارجية، ودور التحولات الاقتصادية في تطورها.

محاور البحث :

المبحث الأول: التحولات الاجتماعية

المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية

المبحث الثالث: أثر تلك التحولات في نشوء الكيانات السياسية

المبحث الأول: التحولات الاجتماعية في شبه جزيرة العرب قبل الإسلام

أولاً: البنية القبلية وتطورها في المجتمع العربي

شكل النظام القبلي العمود الفقري للمجتمع العربي قبل الإسلام، إلا أن هذا النظام لم يكن ثابتاً أو جامداً كما صورته كثير من الكتابات التاريخية التقليدية. فالبنية القبلية كانت في حالة تحول مستمر استجابة للمتغيرات البيئية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها المنطقة. ويمكن القول إن التنظيم القبلي العربي لم يكن مجرد تكتلات بشرية عشوائية، بل مثّل نظاماً اجتماعياً متكاملاً تشكل عبر قرون طويلة من التفاعل مع البيئة والجوار الإقليم[١].

اتسم النظام القبلي التقليدي بسمات أساسية منها الارتباط بالنسب، حيث قامت القبيلة على أساس رابطة الدم والعلاقات العصبية. كما تميز بنظام الشيخوخة، وهو نظام اجتماعي-سياسي تمثل في زعامة الشيخ للقبيلة، الذي كان يُختار عادةً وفق صفات القوة والحكمة والخبرة. ومن سماته أيضاً الارتحال والتنقل، خاصة في المناطق البدوية التي فرضت نمط حياة قائم على الترحال بحثاً عن الكلأ والماء، إضافة إلى التحالفات القبلية التي كانت تُعقد للدفاع المشترك أو تنظيم النشاط الاقتصادي.

غير أن هذه السمات بدأت تشهد تحولات جوهرية خلال القرنين السادس والسابع الميلاديين. فمع اقتراب ظهور الإسلام، كانت البنية القبلية تعيش مخاضاً عميقاً نحو أشكال أكثر تعقيداً من التنظيم الاجتماعي[٢].

من أبرز التحولات الاجتماعية التي طرأت على البنية القبلية قبل الإسلام، تراجع مفهوم العصبية القبلية الضيقة لصالح تحالفات أوسع، تجاوزت حدود القرابة الدموية المباشرة. وتجلى ذلك في ظهور أحلاف قبلية كبرى مثل حلف الفضول الذي جمع قبائل متعددة في مكة على نصرة المظلوم ورد الحقوق، متجاوزاً بذلك التعصب القبلي الضيق. كان هذا الحلف بمثابة تجربة مبكرة لتأسيس نظام قانوني-اجتماعي يتجاوز الولاءات القبلية الضيقة[٣].

كما ظهرت تحالفات أخرى مثل حلف المطيبين وحلف الأحلاف، اللذان عكسا ترتيباً جديداً للقوى داخل مكة على أسس مصلحية وسياسية وليست قرابية بحتة. وكذلك حلف الأحابيش الذي ضم مجموعات قبلية متنوعة تحت قيادة قريش، وكان يمثل نوعاً من التحالف السياسي-العسكري.

هذه الأحلاف لم تكن مجرد تحالفات مؤقتة، بل عكست تحولاً عميقاً في الذهنية القبلية، ومثلت بداية تجاوز العصبية القبلية نحو بنية سياسية أوسع. وقد كانت هذه الأحلاف بمثابة خطوة نحو تأسيس سلطة مدنية تجاوزت النظام القبلي التقليدي[٤].

مع تنامي المراكز الحضرية في الجزيرة العربية، بدأت تتطور مفاهيم جديدة للولاء والانتماء تتجاوز الانتماء القبلي الصرف. ومن أبرز هذه المفاهيم نظام الحلف، حيث أصبح بمقدور الأفراد والجماعات الانضمام إلى قبائل أخرى من خلال التحالف معها. وكذلك نظام الجوار الذي أتاح للغرباء والتجار الحصول على حماية القبائل القوية مقابل خدمات معينة، ونظام الموالي الذي ضم أشخاصاً غير عرب أو من قبائل أضعف تمت إعادة دمجهم في النسيج الاجتماعي.

يمكن القول إن هذه الآليات الجديدة للانتماء شكلت ثغرات في جدار العصبية القبلية، وفتحت الباب أمام ظهور ولاءات مدنية وسياسية تجاوزت الانتماء القبلي [٥].فقد أثر التحول في مفهوم الولاء بشكل كبير على تماسك البنية القبلية، وخلق هوامش لمجموعات اجتماعية جديدة كالتجار والحرفيين، الذين أصبحوا يشكلون طبقة متميزة داخل المجتمع القبلي، وساهموا في دفع عجلة التغيير الاجتماعي نحو مزيد من التعقيد والتراتبية.

ثانياً: نمو المراكز الحضرية وتطور الحواضر

شهدت مكة تحولاً ملحوظاً من محطة على طريق القوافل إلى مركز تجاري وديني يتمتع بنفوذ إقليمي. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التحول، أبرزها وجود الكعبة والأصنام الذي جعل من مكة مركزاً دينياً للعرب، مما أكسبها قدسية وحماية. كما ساهم موقعها الاستراتيجي على طرق التجارة بين اليمن والشام، مما جعلها محطة رئيسية للقوافل. بالإضافة إلى نظام الأشهر الحرم الذي وفر ظروفاً مواتية للتجارة وتبادل السلع في بيئة آمنة نسبياً.

نجحت مكة في تحويل موقعها من مجرد محطة قوافل إلى مدينة-دولة تمارس نفوذاً اقتصادياً وروحياً واسعاً، معتمدة على مزيج فريد من القداسة الدينية والبراعة التجارية [٦].هذا التحول نحو التمدن أفرز تغيرات اجتماعية عميقة، من أبرزها ظهور طبقة من كبار التجار مثل عائلات بني هاشم وبني أمية وبني مخزوم. كما أدى إلى نشوء مؤسسات شبه رسمية كدار الندوة التي كانت تقوم بوظائف تنظيمية وقضائية، وتطور شبكة من العلاقات المالية والتجارية تجاوزت نطاق العلاقات القبلية التقليدية.

قدمت يثرب (المدينة المنورة) نموذجاً مختلفاً للتحول الحضري، حيث اعتمد على الزراعة بشكل أساسي، على عكس الطابع التجاري لمكة. وقد تميزت يثرب بخصائص فريدة أبرزها التعايش بين العرب واليهود، حيث عاشت قبائل الأوس والخزرج إلى جانب مجموعات يهودية مثل بني قينقاع وبني قريظة وبني النضير. كما تميزت باقتصاد زراعي متطور اعتمد على زراعة النخيل وأنظمة ري متقدمة نسبياً، ونظام اجتماعي هجين جمع بين القبلية البدوية والاستقرار الزراعي.

شكلت يثرب نموذجاً مبكراً للتعايش متعدد الثقافات، وأرضية خصبة لتطوير أنماط حكم تتجاوز العصبية القبلية البحتة [٧].هذا النموذج الهجين خلق بيئة اجتماعية أكثر تعقيداً، وأسهم في تكوين خبرات سياسية وقانونية كان لها دور في تسهيل قيام الدولة الإسلامية لاحقاً.

تقدم المناطق الجنوبية من شبه الجزيرة العربية (اليمن بشكل خاص) نموذجاً مختلفاً للتحول الحضري، إذ شهدت مستوى من التمدن يفوق ما كان في وسط الجزيرة وشمالها. فقد تميزت بالمدن المحصنة مثل صنعاء ونجران ومأرب، التي تميزت بوجود أسوار وتحصينات مدنية متقدمة. كما تميزت بنظم الري المتطورة وعلى رأسها سد مأرب الذي عكس مستوى متقدماً من التنظيم الاجتماعي والهندسي، بالإضافة إلى تنظيم إداري متطور أقرب إلى نظام الدولة منه إلى النظام القبلي البسيط.

قدمت الحضارة اليمنية قبل الإسلام نموذجاً متقدماً للتمدن العربي، معتمداً على الزراعة المنظمة والتجارة الدولية والإدارة المركزية نسبياً، وهو ما يجعلها حالة استثنائية في المنطقة [٨].هذه النماذج الحضرية المتنوعة في الجزيرة العربية، رغم اختلافها في الحجم والتأثير، أسهمت مجتمعة في

تكوين خبرة تراكمية في التنظيم الاجتماعي والسياسي، وشكلت المهاد التاريخي الذي مهد لظهور تنظيمات سياسية أكثر تعقيداً لاحقاً.

ثالثاً: التحولات الفكرية والدينية

شهدت شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام تغلغلاً متزايداً للديانات السماوية (اليهودية والنصرانية)، وخاصة في أطرافها الشمالية والجنوبية. ويمكن رصد هذا التأثير من خلال انتشار اليهودية في يثرب وخيبر والمناطق الشمالية، حيث شكلت هذه الجاليات اليهودية مراكز حضرية وثقافية أسهمت في تعميق التفكير الديني الموحد. كما انتشرت النصرانية في الحيرة وأطراف الجزيرة، خاصة في مناطق النفوذ الغساني والمناذرة، مما أتاح للعرب الاحتكاك بأفكار ومفاهيم دينية متطورة. إضافة إلى التأثير النصراني في نجران واليمن الذي كان له دور في تشكيل الخريطة الثقافية للمنطقة، وخاصة بعد الغزو الحبشي لليمن.

أسهم احتكاك العرب بالديانات السماوية في خلق أرضية فكرية متطورة وهيأ الأذهان لتقبل مفاهيم التوحيد والتشريع الديني المنظم، وهو ما يفسر جزئياً السرعة التي انتشر بها الإسلام لاحقاً [٩].

ظهرت في سنوات ما قبل الإسلام حركة دينية فكرية عُرفت باسم الحنفاء، تمثل رفضاً للوثنية وبحثاً عن التوحيد. وقد ضمت شخصيات بارزة مثل ورقة بن نوفل، وزيد بن عمرو بن نفيل، وقس بن ساعدة الإيادي. وقد عكست هذه الحركة تنامي الوعي النقدي تجاه الموروث الديني القبلي، والبحث عن بدائل فكرية ودينية أكثر نضجاً، إضافة إلى الانفتاح الثقافي على التيارات الدينية السماوية المجاورة.

مثل الحنفاء تياراً فكرياً نخبوياً، لكنه كان مؤشراً على تحول عميق في العقلية العربية، وإرهاصاً بمرحلة جديدة من التطور الفكري [١٠].ومن الملامح المهمة للتحول الفكري في الجزيرة العربية قبل الإسلام، تراجع نفوذ الكهانة والسحر لصالح تفكير أكثر عقلانية، خاصة في المراكز الحضرية مثل مكة واليمن. وتجلى ذلك في تنامي الشعر النقدي الذي تناول قضايا اجتماعية وفلسفية، وتطور الخطابة كفن قائم على الإقناع والحجاج العقلي، وظهور بدايات التفكير القانوني المنظم، مثل أنظمة التحكيم في الأسواق والمواسم.

شكل هذا التحول نحو العقلانية النسبية ركيزة أساسية في تطور الوعي الجمعي العربي، وأسهم في خلق أرضية مناسبة لاستقبال أفكار جديدة وتنظيمات اجتماعية متطورة .هذه التحولات الفكرية والدينية، رغم محدوديتها، أسهمت في تكوين حالة من الجاهزية الاجتماعية والثقافية لتقبل نظم سياسية وفكرية أكثر تطوراً، مما مهد الطريق أمام ظهور الدولة الإسلامية لاحقاً، وسهل عملية التحول من النظام القبلي إلى نظام الدولة.

رابعاً: التغيرات في البنية الطبقية والتراتبية الاجتماعية

أدى تطور النشاط التجاري إلى بروز طبقة من كبار التجار، الذين اكتسبوا ثروة ونفوذاً تجاوز حدود الانتماء القبلي التقليدي. ومن أبرز خصائص هذه الطبقة التحالفات العابرة للقبائل، حيث أقام كبار التجار شبكة من العلاقات التجارية تجاوزت الانتماءات القبلية. كما تميزت بالنفوذ السياسي، إذ

أصبح للتجار دور بارز في اتخاذ القرارات السياسية، خاصة في مكة. إضافة إلى الاحتكاك الثقافي من خلال رحلاتهم التجارية، حيث أسهم التجار في نقل الأفكار والثقافات من الحضارات المجاورة.

شكل صعود طبقة التجار تحدياً للبنية الاجتماعية التقليدية، وأسس لمعايير جديدة للمكانة والنفوذ قائمة على الثروة والعلاقات التجارية، وليس فقط على النسب والمكانة القبلية [١١].ومع تطور المراكز الحضرية، ظهر تمايز واضح بين الفئات المهنية والحرفية، وأصبح هناك تخصص مهني أكثر وضوحاً. ومن أبرز هذه الفئات أصحاب الحرف مثل الحدادين والنجارين والصاغة، الذين شكلوا فئات متخصصة في المراكز الحضرية. وكذلك الصناع الذين تخصصوا في صناعات معينة مثل صناعة الأسلحة والجلود والمنسوجات، بالإضافة إلى الموالي وهم فئة اجتماعية تشكلت من غير العرب الذين اندمجوا في المجتمع وتخصصوا في مهن معينة.

أسهم هذا التمايز المهني في خلق هوية مهنية تجاوزت الهوية القبلية، وشكل جنيناً لطبقة حرفية مستقلة عن التشكيلات القبلية التقليدية .كما شهدت الفترة السابقة للإسلام تحولات في مكانة بعض الفئات الاجتماعية، مثل المرأة والعبيد، خاصة في المراكز الحضرية. ومن أبرز مظاهر ذلك تنامي دور المرأة الاقتصادي، مثلما تجلى في شخصيات نسائية بارزة مثل خديجة بنت خويلد، التي كانت تدير نشاطاً تجارياً واسعاً. كما تمثل في مشاركة المرأة في بعض المجالات العامة مثل الشعر والتجارة والطب البدائي في بعض المناطق، إضافة إلى تحسن نسبي في وضع بعض فئات العبيد، خاصة المهرة منهم الذين أتيحت لهم فرص التخصص المهني والحصول على مكانة اجتماعية أفضل[١٢].

رغم استمرار الهيمنة الذكورية على المجتمع العربي قبل الإسلام، فإن المراكز الحضرية شهدت تحسناً نسبياً في مكانة المرأة، خاصة النساء المنتميات للطبقات العليا، اللاتي تمتعن بهامش أكبر من الحرية الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بنظيراتهن في المجتمعات البدوية .هذه التحولات في البنية الطبقية، رغم محدوديتها، أسهمت في خلق مجتمع أكثر تعقيداً وتمايزاً من الناحية الاجتماعية، مما وفر أرضية ملائمة لنشوء تنظيمات سياسية أكثر تطوراً وهيكلية.

المبحث الثاني: التحولات الاقتصادية في شبه جزيرة العرب قبل الإسلام

أولاً: تطور النشاط التجاري وأثره على البنية الاقتصادية

شهدت الجزيرة العربية قبل الإسلام تحولات اقتصادية عميقة، مثّلت منعطفاً مهماً في تاريخ المنطقة. وكان العامل الأبرز في تلك التحولات هو تطور النشاط التجاري الذي تخطى الأنماط البدائية للمقايضة إلى شبكة تجارية معقدة تربط أجزاء الجزيرة العربية بعضها ببعض من جهة، وبالعالم الخارجي من جهة أخرى.

تطورت شبكة الطرق التجارية في الجزيرة العربية خلال القرون السابقة للإسلام لتشكل نظاماً متكاملاً للنقل والتبادل التجاري. ومن أهم هذه الطرق طريق اللبان الذي ربط بين جنوب الجزيرة (عُمان وحضرموت واليمن) وبين بلاد الشام، مروراً بالحجاز. كما برز طريق البخور الذي ربط بين جنوب الجزيرة والعراق، مروراً بشرق الجزيرة. إضافة إلى الطرق البحرية التي ربطت موانئ الجزيرة مثل جدة وعدن وصحار بموانئ شرق أفريقيا والهند. ويذكر العوضي: "مثّلت هذه الطرق

شرايين الحياة الاقتصادية في الجزيرة، واسهمت في ربط المجتمعات المحلية بشبكة اقتصادية إقليمية أوسع، وحفزت تطور آليات تجارية متقدمة[١٣]."

رافق نمو هذه الطرق التجارية تطور في تنظيم القوافل التجارية، حيث أُنشئت نظم لحماية القوافل من خلال اتفاقيات مع القبائل التي تمر القوافل عبر أراضيها. كما تطور نظام مالي متقدم شمل الاستثمار المشترك في رحلات القوافل عُرف باسم "القراض" أو "المضاربة"، الذي أتاح مشاركة أصحاب رأس المال مع أصحاب الخبرة التجارية في مشروعات تجارية موسمية. وقد أسهم ذلك في تنمية رأس المال التجاري وتوسيع دائرة المستفيدين من النشاط التجاري.

لعبت الأسواق الموسمية دوراً محورياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية قبل الإسلام. ويمكن تقسيم هذه الأسواق إلى فئتين: أسواق محلية ثابتة في المدن والحواضر كسوق مكة، وأسواق موسمية كبرى مثل سوق عكاظ بين الطائف ونخلة، وسوق مجنة بالقرب من مكة، وسوق ذي المجاز بالقرب من عرفات. إضافة إلى أسواق يمنية مهمة مثل سوق صنعاء وعدن وصعدة، التي كانت مراكز لتجارة المنتجات اليمنية والسلع القادمة من الهند وشرق أفريقيا.

تجاوزت وظيفة الأسواق العربية البعد الاقتصادي البحت إلى أبعاد اجتماعية وسياسية وثقافية. يرى الشامي: "كانت هذه الأسواق منتديات ثقافية واجتماعية وسياسية، ساهمت في تشكيل وعي جمعي عربي عابر للحدود القبلية، وأسهمت في تدعيم الروابط بين مختلف مكونات المجتمع العربي .[١٤]فإلى جانب النشاط التجاري، كانت هذه الأسواق ملتقى للشعراء والخطباء، ومنبراً للإعلان عن الأحلاف والمعاهدات، وساحة للتحكيم وحل النزاعات.

ومن أبرز الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالنشاط التجاري، تطور الائتمان التجاري واستخدام الصكوك المالية. فقد عرف العرب قبل الإسلام عدة صور من المعاملات المالية المتطورة كالديون المؤجلة، والكفالة التجارية، والرهن. ويشير لمعي أن "هذه التطورات المالية مثّلت جنيناً لنظام مصرفي بدائي، وأسهمت في تسهيل المعاملات التجارية، وزيادة حجم التبادل التجاري[١٥]

ثانياً: الإنتاج الزراعي والتحول في نمط الحياة الاقتصادية

على الرغم من هيمنة الصورة النمطية للجزيرة العربية كمنطقة صحراوية، إلا أن مناطق واسعة منها - خاصة في الجنوب والشمال والمناطق الساحلية - شهدت نشاطاً زراعياً متطوراً. ويمكن تقسيم المناطق الزراعية في الجزيرة العربية قبل الإسلام إلى ثلاث مناطق رئيسية:

المنطقة الأولى هي اليمن، حيث قامت حضارة زراعية متطورة اعتمدت على نظم ري متقدمة، يأتي في مقدمتها سد مأرب الذي يعد شاهداً على تطور الهندسة المائية في المنطقة. تميزت اليمن بزراعة متنوعة شملت الحبوب والفواكه والبن والعطور، واعتمدت على نظام المدرجات الزراعية في المناطق الجبلية. ويؤكد الهمداني في وصف اليمن: "أن تطور النظام الزراعي اليمني كان مرتبطاً بنظام اجتماعي وإداري متطور، يقوم على إدارة مركزية للموارد المائية والأراضي الزراعية[١٦]."

المنطقة الثانية هي الواحات الزراعية في وسط وشمال الجزيرة، مثل يثرب (المدينة المنورة) والطائف، حيث قامت زراعة مستقرة اعتمدت بشكل أساسي على مياه الآبار والعيون. وتميزت يثرب بزراعة النخيل والحبوب، بينما اشتهرت الطائف بزراعة الفواكه والعنب. وقد أدى هذا النشاط

الزراعي إلى نشوء مجتمعات مستقرة تختلف في بنيتها الاقتصادية والاجتماعية عن المجتمعات البدوية المجاورة.

أما المنطقة الثالثة فهي المناطق الساحلية، خاصة في عُمان والبحرين وحضرموت، حيث قامت زراعة ساحلية متخصصة في إنتاج النخيل والحمضيات، إضافة إلى صيد الأسماك واللؤلؤ. ويشير الخوري إلى أن: "المجتمعات الساحلية كانت تمثل نموذجاً اقتصادياً هجيناً، يجمع بين الزراعة والتجارة البحرية والصيد، مما منحها خصوصية ثقافية واقتصادية[١٧]

من أبرز التحولات المرتبطة بالنشاط الزراعي، ظهور نظم ملكية للأراضي أكثر تعقيداً. فإلى جانب الملكية القبلية المشتركة للأراضي، ظهرت أشكال جديدة من الملكية الفردية للأراضي الزراعية، خاصة في المناطق المستقرة كاليمن ويثرب. كما ظهرت نظم متطورة للضرائب والعشور على المحاصيل الزراعية، خاصة في المناطق التي شهدت نشوء إمارات وممالك كاليمن وغسان والحيرة.

أدى تطور النشاط الزراعي إلى ظهور فئات اجتماعية جديدة مرتبطة بالإنتاج الزراعي، مثل ملاك الأراضي الزراعية والمزارعين والعمال الزراعيين. ويذكر الريحاني أن "هذا التمايز الاجتماعي المرتبط بالإنتاج الزراعي أسهم في تعقيد البنية الاجتماعية وتجاوز التقسيم القبلي البسيط[١٨]"

ثالثاً: نشوء الصناعات والحرف وتخصصها

رغم أن الاقتصاد العربي قبل الإسلام كان يعتمد بشكل أساسي على التجارة والزراعة، إلا أن الصناعات والحرف شهدت تطوراً ملحوظاً، خاصة في المراكز الحضرية. ويمكن تقسيم هذه الصناعات والحرف إلى ثلاث فئات رئيسية:

الفئة الأولى هي الصناعات المرتبطة بالحياة البدوية، مثل صناعة الخيام والسروج والأسلحة البسيطة. وقد تميزت هذه الصناعات بطابعها المحلي واعتمادها على المواد الخام المتوفرة في البيئة المحلية. ويشير العلي إلى أن "هذه الصناعات البدوية، رغم بساطتها، كانت تمثل تراكماً معرفياً متطوراً وخبرة فنية متوارثة، خاصة في مجالات معينة كصناعة السيوف ودباغة الجلود[١٩]."

الفئة الثانية هي الصناعات الحضرية المتخصصة، التي تطورت في المراكز الحضرية كمكة والطائف وصنعاء. ومن أبرز هذه الصناعات: صناعة المنسوجات والملابس، وصناعة الحلي والمجوهرات، وصناعة العطور والطيب. وقد تميزت هذه الصناعات بمستوى أعلى من التخصص والتنظيم، واعتمدت في جزء منها على مواد خام مستوردة.

أما الفئة الثالثة فهي الصناعات المرتبطة بالتجارة، مثل صناعة السفن في المناطق الساحلية، وصناعة القوارب في الطائف ومدن الحجاز، وصناعة الأواني والجرار لتخزين ونقل السلع التجارية. وقد شهدت هذه الصناعات تطوراً مرتبطاً بتطور النشاط التجاري وزيادة حجم التبادل التجاري.

نشأت في المراكز الحضرية أحياء متخصصة للصناعات والحرف، مثل سوق الصاغة وسوق العطارين في مكة. كما ظهرت فئة اجتماعية من الحرفيين المتخصصين، غالباً ما كانوا من الموالي (غير العرب) أو من العرب الذين لا ينتمون إلى القبائل الكبرى. ويرى البستاني أن "هذا التخصص

الحرفي أسهم في خلق هوية مهنية متمايزة، وشكل بداية لظهور تنظيمات مهنية شبيهة بالنقابات الحرفية[٢٠]"

رغم أن هذه الصناعات والحرف كانت محدودة مقارنة بالحضارات المجاورة كالفرس والروم، إلا أنها مثلت عنصراً مهماً في الاقتصاد العربي قبل الإسلام، وأسهمت في تنويع النشاط الاقتصادي وتعقيد البنية الاجتماعية. كما أنها وفرت أساساً للتطور الصناعي الذي شهدته الدولة الإسلامية لاحقاً.

رابعاً: تطور النظم المالية والنقدية

شهدت الجزيرة العربية قبل الإسلام تطوراً في النظم المالية والنقدية، ارتبط بتطور النشاط التجاري وتوسع العلاقات الاقتصادية مع الحضارات المجاورة. ومن أبرز مظاهر هذا التطور، استخدام العملات النقدية في التعاملات التجارية، إلى جانب استمرار نظام المقايضة في بعض المناطق.

تنوعت العملات المتداولة في الجزيرة العربية قبل الإسلام، فكان الدينار البيزنطي (الرومي) متداولاً في شمال وغرب الجزيرة، والدرهم الفارسي (الكسروي) منتشراً في شرق الجزيرة والحيرة. كما أن بعض الممالك العربية مثل مملكة حمير في اليمن، سكت عملات خاصة بها. ويشير الزمخشري إلى أن "تعدد العملات المتداولة لم يكن مجرد ظاهرة اقتصادية، بل عكس خارطة النفوذ السياسي والثقافي في المنطقة[٢١]

تطورت مهنة الصرافة في الأسواق الكبرى مثل سوق عكاظ وسوق مكة، حيث ظهرت فئة من الصرافين المتخصصين في تحويل العملات وتقدير قيمتها. كما تطورت أساليب لتقدير جودة العملات ومعرفة المغشوش منها، مما يعكس مستوى متقدماً من الخبرة المالية.

ظهرت في مكة تحديداً، نظم متطورة للائتمان والتمويل التجاري. ومن أبرز هذه النظم نظام المضاربة (القراض)، الذي قام على أساس المشاركة بين صاحب المال والمضارب (التاجر)، حيث يقدم الأول المال، ويقوم الثاني بالعمل التجاري، ثم يتم تقاسم الربح بينهما وفق نسب متفق عليها مسبقاً. ويرى الزيلعي أن "هذا النظام مثّل تطوراً نوعياً في الفكر الاقتصادي العربي، وأسهم في تحقيق تكامل بين أصحاب رأس المال وأصحاب الخبرة التجارية[٢٢]

كما ظهرت نظم للتمويل الجماعي للمشاريع التجارية الكبرى، مثل تمويل رحلات القوافل التجارية الكبيرة إلى الشام واليمن. وقد أسهم ذلك في توزيع المخاطر التجارية وتوسيع دائرة المستفيدين من النشاط التجاري.

تطورت أيضاً نظم الائتمان والدين، حيث عرف العرب قبل الإسلام نظام الديون المؤجلة وتوثيقها بالكتابة أو الإشهاد. كما عرفوا نظام الكفالة في الديون، والرهن كضمان للقروض. وقد أسهمت هذه النظم في تسهيل المعاملات التجارية وزيادة حجم النشاط الاقتصادي.

ويمكن القول إن هذه التطورات في النظم المالية والنقدية، رغم محدوديتها مقارنة بالحضارات المجاورة، مثلت تحولاً نوعياً في الاقتصاد العربي قبل الإسلام، وأسهمت في تهيئة الأرضية لنظام اقتصادي أكثر تطوراً في ظل الدولة الإسلامية لاحقاً.

خامساً: أثر العوامل الخارجية في التحولات الاقتصادية

لم تكن التحولات الاقتصادية في الجزيرة العربية قبل الإسلام نتاج عوامل داخلية فحسب، بل تأثرت أيضاً بعوامل خارجية مرتبطة بالتفاعل مع الحضارات المجاورة والمتغيرات الإقليمية والدولية. ومن أبرز هذه العوامل الخارجية:

الصراع البيزنطي-الفارسي الذي أثر بشكل كبير على المشهد الاقتصادي في المنطقة. فقد أدى هذا الصراع إلى تحول مسارات التجارة الدولية، ودفع التجار إلى البحث عن طرق بديلة، مما عزز من أهمية الطرق التجارية العابرة للجزيرة العربية. ويشير كمال عنان إلى أن "الصراع الفارسي-البيزنطي كان عاملاً محفزاً للنشاط التجاري العربي، إذ وفر للتجار العرب فرصة للعب دور الوسيط التجاري بين الشرق والغرب[٢٣]"

سياسات الدول المجاورة تجاه الجزيرة العربية، حيث سعت كل من بيزنطة وفارس إلى بسط نفوذها على أطراف الجزيرة من خلال دعم إمارات وممالك عربية موالية لها. ومن أبرز الأمثلة على ذلك دعم بيزنطة للغساسنة في الشام، ودعم الفرس للمناذرة في الحيرة. وقد أسهمت هذه السياسات في تطوير البنى الاقتصادية في هذه المناطق، وربطها بالاقتصاد الإقليمي.

الهجرات والغزوات الخارجية، خاصة الغزو الحبشي لليمن في القرن السادس الميلادي، الذي أدى إلى تدمير سد مأرب وانهيار النظام الاقتصادي في جنوب الجزيرة، مما دفع بموجات من الهجرة إلى وسط وشمال الجزيرة. وقد أسهمت هذه الهجرات في نقل خبرات زراعية وصناعية وتجارية جديدة إلى هذه المناطق، وفي تغيير البنية الديموغرافية والاقتصادية فيها.

انتشار الديانات السماوية، خاصة اليهودية والنصرانية، في أطراف الجزيرة العربية. وقد جلب معتنقو هذه الديانات معهم ثقافات وخبرات اقتصادية جديدة، أسهمت في تطوير الأنشطة الاقتصادية في هذه المناطق. فعلى سبيل المثال، أسهم اليهود في تطوير الحرف والصناعات في يثرب والمناطق الشمالية من الجزيرة.

يرى العاقل أن "هذه العوامل الخارجية لم تكن مجرد مؤثرات سطحية، بل أسهمت في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي في الجزيرة العربية، وخلق ديناميكية جديدة دفعت نحو مزيد من التطور والتعقيد في البنية الاقتصادية[٢٤]"

كما أن انفتاح الجزيرة العربية على الثقافات والحضارات المجاورة، من خلال التجارة وتعويض المسارات البديلة، أسهم في نقل أفكار وتقنيات ونظم اقتصادية جديدة، أثرت في تطور الاقتصاد العربي ودفعته نحو مزيد من التعقيد والتنوع. ويمكن القول إن هذا الانفتاح الاقتصادي والثقافي هيأ الأرضية لاستقبال نظم اقتصادية وإدارية أكثر تطوراً في ظل الدولة الإسلامية لاحقاً

المبحث الثالث: أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية في نشوء الكيانات السياسية

أولاً: الانتقال من النظام القبلي إلى نظام الإمارات والممالك

شكلت التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام أرضية خصبة لتطور البنى السياسية القائمة، إذ بدأت تظهر كيانات سياسية تتجاوز في تنظيمها وهيكلتها النظام القبلي التقليدي، وتقترب من نموذج الإمارات والممالك ذات الطابع المؤسسي. ويمكن تتبع هذا التطور من خلال ثلاثة مسارات أساسية:

المسار الأول هو التحول الداخلي في بنية القبيلة نفسها، حيث تطورت سلطة شيخ القبيلة من مجرد زعامة اعتبارية قائمة على التشاور، إلى سلطة شبه مركزية تمتلك صلاحيات أوسع في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية للقبيلة. وقد تجلى هذا التحول بوضوح في قريش، التي أصبح لقيادتها سلطة تنفيذية وتشريعية واضحة. يؤكد المزروعي: "شهدت الزعامة القبلية في مكة تحولاً نوعياً، إذ تحولت من مجرد زعامة تقليدية إلى ما يشبه السلطة السياسية المنظمة، تمتلك آليات لاتخاذ القرار، وفرض النظام، وإدارة العلاقات الخارجية[٢٥]

المسار الثاني هو اندماج القبائل ضمن تحالفات أوسع، وظهور زعامات موحدة لهذه التحالفات، كما حدث في حلف الفضول وحلف المطيبين في مكة، وتحالفات الأوس والخزرج في يثرب. وقد شكلت هذه التحالفات نواة لسلطة سياسية تتجاوز الانتماء القبلي الضيق. يقول الحارثي: "مثلت الأحلاف القبلية آلية لتجاوز الصراعات والتشرذم القبلي، ونموذجاً أولياً للتنظيم السياسي عابر القبائل، الذي يضع مصلحة الجماعة فوق المصالح القبلية الضيقة[٢٦]

أما المسار الثالث فهو ظهور مدن-دول ذات صفة سياسية واضحة. فقد شكلت مكة نموذجاً مصغراً لدولة-مدينة، تمتلك مؤسسات شبه رسمية مثل دار الندوة التي كانت تمثل مجلساً للتشاور واتخاذ القرار، ونظاماً للقضاء والتحكيم، وسياسة خارجية تمثلت في عقد المعاهدات والأحلاف مع القبائل والقوى المجاورة. كما شكلت يثرب نموذجاً آخر لمدينة ذات تنظيم سياسي مركب، جمع بين زعامة قبلية للأوس والخزرج، وسلطة اقتصادية ودينية للقبائل اليهودية.

وقد أسهمت عدة عوامل في هذا التحول من النظام القبلي إلى نظام الإمارات والممالك، منها[٢٧]:

- التطور الاقتصادي الذي خلق حاجة إلى تنظيم سياسي أكثر تعقيداً لإدارة العلاقات التجارية والزراعية المتشابكة، وحماية الطرق التجارية، وتنظيم الأسواق.
- التغير في البنية الاجتماعية وظهور فئات وطبقات اجتماعية جديدة، كالتجار والحرفيين والمزارعين المستقرين، الذين احتاجوا إلى نظام سياسي يوفر الاستقرار والأمن ويحمي مصالحهم.
- الاحتكاك بالنماذج السياسية في الحضارات المجاورة، خاصة الفارسية والبيزنطية، التي قدمت نماذج متطورة للتنظيم السياسي والإداري.

هذا التحول من النظام القبلي إلى نظام الإمارات كان تطوراً تدريجياً وغير مكتمل، لكنه مثّل خطوة مهمة في تاريخ التطور السياسي في الجزيرة العربية، ومهّد الطريق لظهور الدولة المركزية لاحقاً

ثانياً: ممالك جنوب الجزيرة العربية (سبأ، معين، حِمْيَر)

قدمت المناطق الجنوبية من شبه الجزيرة العربية (اليمن بشكل أساسي) نموذجاً متقدماً للتنظيم السياسي، تمثل في ممالك ذات طابع مركزي واضح، أبرزها ممالك سبأ ومعين وحِمْيَر. وقد امتازت هذه الممالك عن غيرها في شبه الجزيرة العربية بعدة خصائص:

نظام سياسي متطور، تمثل في وجود ملك يتمتع بسلطات واسعة، وإدارة مركزية تشرف على تنظيم الشؤون الداخلية والخارجية للمملكة. يصف التلمي هذا النظام بأنه "كان أقرب إلى نموذج الملكية المؤسسية منه إلى نظام الزعامة القبلية، حيث امتلك الملك سلطات دينية وسياسية واقتصادية واسعة، واعتمد على جهاز إداري متطور لإدارة شؤون المملكة[٢٨]

بنية اقتصادية متقدمة قامت على الزراعة المنظمة، معتمدة على نظم ري متطورة مثل سد مأرب، إضافة إلى التجارة البحرية والبرية التي ربطت اليمن بشرق أفريقيا والهند وبلاد الشام. وقد أسهم هذا التطور الاقتصادي في توفير الموارد اللازمة لبناء دولة مركزية قوية.

نظام ضريبي متطور، جمع بين ضرائب الأراضي الزراعية، والرسوم على التجارة، والجزية على بعض القبائل الخاضعة للمملكة. ويشير البيضاني إلى أن "النظام الضريبي في ممالك جنوب الجزيرة كان أكثر تطوراً وتنظيماً من نظيره في شمال الجزيرة، وشكّل مصدراً مهماً لتمويل الدولة المركزية وتعزيز سلطتها[٢٩]

نظام دفاعي قوي، تمثل في جيش نظامي، وتحصينات وقلاع منتشرة في أنحاء المملكة، وأسوار تحيط بالمدن الرئيسية. وقد مكّن هذا النظام الدفاعي هذه الممالك من البقاء والاستمرار لفترات طويلة، رغم التهديدات الخارجية.

تنظيم إداري متقدم، تمثل في تقسيم المملكة إلى ولايات أو مقاطعات، يديرها حكام معينون من قبل الملك، ويشرفون على جمع الضرائب وتنفيذ أوامر الملك في مناطقهم. تؤكد الزهراني أن "التنظيم الإداري في مملكة سبأ، وخاصة في عصرها الذهبي، كان معقداً ومتطوراً، وتضمن مستويات متعددة من الإدارة، بدءاً من الإدارة المركزية في العاصمة، وصولاً إلى إدارة القرى والمناطق النائية[٣٠]

نظام قانوني متطور، تمثل في وجود قوانين وأعراف تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع، وبين الرعايا والسلطة الحاكمة. وقد عثر علماء الآثار على نقوش ونصوص قانونية تعود لهذه الممالك، تظهر مستوى متقدماً من التشريع القانوني.

وقد مرت هذه الممالك بمراحل متعددة من القوة والضعف، تأثرت فيها بالمتغيرات الداخلية والخارجية. ومن أبرز هذه المتغيرات، انهيار سد مأرب في القرن السادس الميلادي، الذي أدى إلى انهيار النظام الزراعي في المنطقة، وهجرة أعداد كبيرة من سكان اليمن إلى وسط وشمال الجزيرة. وكذلك غزو الأحباش لليمن في القرن السادس الميلادي، الذي أدى إلى سقوط مملكة حِمْيَر وإنهاء الحكم العربي المستقل في المنطقة[٣١].

أن "ممالك جنوب الجزيرة العربية قدمت نموذجاً فريداً للدولة العربية المبكرة، التي جمعت بين الموروث العربي القبلي وبين أنماط التنظيم السياسي المتقدم، وشكلت نموذجاً مغايراً للصورة النمطية عن المجتمع العربي قبل الإسلام

ثالثاً: الإمارات العربية في أطراف الجزيرة (الغساسنة والمناذرة)

نشأت في أطراف الجزيرة العربية الشمالية والشرقية إمارات عربية ذات طابع سياسي متميز، أبرزها إمارة الغساسنة في بلاد الشام، وإمارة المناذرة (اللخميين) في الحيرة (جنوب العراق). وقد نشأت هذه الإمارات في سياق جيوسياسي مختلف عن سياق وسط الجزيرة وجنوبها، إذ كانت على تماس مباشر مع الإمبراطوريات الكبرى (الرومانية/البيزنطية والفارسية)، وكانت في الواقع تمثل مناطق نفوذ وحماية لهذه الإمبراطوريات.

تميزت إمارة الغساسنة، التي نشأت في القرن الثالث الميلادي وازدهرت في القرنين الخامس والسادس، بعدة خصائص:

- نظام سياسي متطور، تمثل في حكم وراثي داخل الأسرة الغسانية، مع سلطة واسعة للأمير. يقول المسعودي: "اتخذ نظام الحكم لدى الغساسنة شكلاً ملكياً، لكنه اختلف عن الملكية المطلقة، إذ كان الأمير يحكم بالتشاور مع كبار العشائر والقادة، ويخضع لنفوذ وتوجيهات الإمبراطورية البيزنطية"
- علاقة تبعية محدودة للإمبراطورية البيزنطية، تمثلت في اعتراف الأمير الغساني بالإمبراطور البيزنطي كسيد أعلى، وتقديم الدعم العسكري للجيش البيزنطي، مقابل حماية بيزنطية ودعم مالي وعسكري.
- قوة عسكرية متميزة، تمثلت في فرسان عرب مدربين، شكلوا قوة ضاربة على الحدود الشرقية للإمبراطورية البيزنطية، وحماية للطرق التجارية وحدود الإمبراطورية من غارات البدو وتهديدات الفرس.
- اعتناق المسيحية، التي أصبحت الديانة الرسمية للإمارة، وأسهمت في تقريبها ثقافياً وسياسياً من الإمبراطورية البيزنطية، وفي تطوير بنيتها الإدارية والثقافية.
- تطور عمراني وثقافي، تمثل في بناء القصور والكنائس والمدن، وانتشار الكتابة والفنون المتأثرة بالثقافة البيزنطية. يؤكد العيسى: "حققت الإمارة الغسانية ازدهاراً ثقافياً لافتاً، تمثل في انتشار الشعر العربي المتأثر بالثقافة المسيحية، وبناء منشآت معمارية متطورة كقصر الحارث الغساني الذي كان من أبرز المعالم المعمارية في المنطقة[٣٢]

أما إمارة المناذرة (اللخميين) في الحيرة، التي نشأت في القرن الثالث الميلادي وامتدت حتى أوائل القرن السابع، فقد تميزت بخصائص مشابهة[٣٣]:

- نظام حكم وراثي داخل الأسرة المنذرية، مع سلطة واسعة للملك، وتأثير للنخبة العربية والفارسية في المنطقة.
- علاقة تبعية للإمبراطورية الفارسية، تمثلت في اعتراف ملك الحيرة بسيادة الإمبراطور الفارسي، وتقديم الدعم العسكري والسياسي للفرس، مقابل حماية ودعم فارسي.
- قوة عسكرية مهمة، تمثلت في فرسان عرب مدربين، شكلوا درعاً واقياً للإمبراطورية الفارسية ضد غارات البدو وتهديدات البيزنطيين.

- تنوع ديني وثقافي، إذ انتشرت المسيحية إلى جانب الوثنية والزرادشتية، وتمازجت الثقافات العربية والفارسية والآرامية، مما أثرى الحياة الثقافية والفكرية في الإمارة.
- ازدهار اقتصادي، معتمد على التجارة بين الجزيرة العربية والعراق وبلاد فارس، وعلى الزراعة في وادي الفرات. يشير الصفدي إلى أن "الحيرة كانت مركزاً تجارياً مهماً، ونقطة التقاء للقوافل التجارية القادمة من الجزيرة العربية والمتجهة إلى العراق وفارس والهند، مما أسهم في ازدهارها الاقتصادي وتطورها الحضاري"

ويلاحظ أن هاتين الإمارتين قدمتا نموذجاً مختلفاً للكيان السياسي العربي، يجمع بين الهوية العربية والانفتاح على الثقافات المجاورة، وبين الاستقلال النسبي والتبعية المحدودة للإمبراطوريات الكبرى. وقد شكلتا جسراً ثقافياً وسياسياً بين الجزيرة العربية والعالم الخارجي، وأسهمتا في نقل الخبرات السياسية والإدارية والعسكرية إلى المجتمع العربي.أن "تجربة الغساسنة والمناذرة السياسية كانت تمثل محاولة مبكرة لبناء كيان سياسي عربي يتجاوز البنية القبلية، ويتفاعل مع الحضارات الكبرى، ويستفيد من خبراتها السياسية والإدارية، وإن كانت هذه التجربة لم تكتمل بسبب محدودية استقلالها وارتباطها بالقوى الكبرى

رابعاً: التنظيمات السياسية في وسط الجزيرة العربية (مكة ويثرب)

على الرغم من أن وسط الجزيرة العربية لم يشهد قيام ممالك أو إمارات بالمعنى التقليدي، إلا أن المراكز الحضرية الرئيسية في المنطقة، وخاصة مكة ويثرب، شهدت تطوراً في بنيتها السياسية تجاوز النمط القبلي التقليدي، وأسس لنوع من التنظيم السياسي المتطور نسبياً.تميزت مكة بنموذج سياسي فريد، يمكن وصفه بأنه "أوليغارشية تجارية" أو "جمهورية أرستقراطية" تديرها نخبة من زعماء القبائل وكبار التجار. وقد تجلى هذا النموذج في:

مؤسسة "دار الندوة"، التي كانت تمثل مجلساً استشارياً وتشريعياً، يضم زعماء قريش وكبار التجار، ويتخذ القرارات المهمة المتعلقة بشؤون مكة الداخلية والخارجية. يصف الجابري هذه المؤسسة بأنها "كانت تمثل نوعاً من المجلس التشريعي البدائي، الذي مارس وظائف سياسية وتشريعية وقضائية، وشكّل نواة للتنظيم السياسي المدني في مكة[٣٤]."

نظام الوظائف العامة، الذي وزع المهام والمسؤوليات العامة على بطون قريش، مثل السقاية (بنو هاشم)، والرفادة (بنو نوفل)، والحجابة (بنو عبد الدار)، واللواء (بنو أمية). وقد أسهم هذا التوزيع في خلق توازن سياسي بين بطون قريش، ومنع احتكار السلطة.

النظام القضائي، الذي اعتمد على التحكيم والقضاء العرفي، وكان يمارسه كبار الشخصيات المعروفة بالحكمة والنزاهة، مثل عبد المطلب بن هاشم، وورقة بن نوفل، وكانت أحكامهم تحظى باحترام وقبول عامة الناس.

النظام الأمني، الذي أشرفت عليه قريش، وتمثل في تنظيم الحراسة والأمن داخل مكة، خاصة في موسم الحج والأشهر الحرم، وفي تأمين القوافل التجارية والطرق المؤدية إلى مكة.

السياسة الخارجية، التي تمثلت في عقد المعاهدات والأحلاف مع القبائل والقوى المجاورة، وإرسال البعثات التجارية والدبلوماسية إلى اليمن والشام والعراق. يرى العقيلي أن "سياسة قريش الخارجية

كانت تمثل نموذجاً مبكراً للدبلوماسية العربية، التي سعت إلى تأمين المصالح التجارية والسياسية لمكة، من خلال شبكة من التحالفات والمعاهدات مع القوى المحلية والإقليمية[٣٥]

أما يثرب (المدينة المنورة)، فقد قدمت نموذجاً مختلفاً للتنظيم السياسي، تميز بتعدد الفاعلين السياسيين (قبائل عربية ويهودية)، وغياب سلطة مركزية موحدة. وتجلى هذا النموذج في[٣٦]:

- التوازن السياسي بين القبائل الرئيسية (الأوس والخزرج وقبائل يهودية)، الذي أسهم في منع هيمنة قبيلة واحدة، لكنه أدى أيضاً إلى صراعات ونزاعات متكررة.
- النظام القضائي، الذي اعتمد على قضاة ومحكمين من مختلف القبائل، وعلى القوانين والأعراف القبلية، إضافة إلى القانون الديني اليهودي في المنازعات الداخلية للقبائل اليهودية.
- نظام الدفاع، الذي اعتمد على قوة كل قبيلة وتحالفاتها، وعلى الحصون والآطام التي بنتها القبائل لحماية نفسها، مما أعطى النظام الدفاعي طابعاً لامركزياً.

لقد مثّل التنظيم السياسي في يثرب نموذجاً لنظام فيدرالي بدائي، يقوم على استقلال نسبي للقبائل المكونة للمجتمع، مع وجود آليات للتعاون والتنسيق في القضايا المشتركة، وهو نموذج يختلف عن النموذج المكي الأكثر مركزية والأقرب إلى نموذج الدولة-المدينة

ويمكن القول إن التنظيمات السياسية في وسط الجزيرة العربية، رغم اختلافها وتنوعها، كانت تمثل مرحلة انتقالية من النظام القبلي البسيط إلى نظام سياسي أكثر تعقيداً وتنظيماً، وإن لم تصل إلى مستوى الدولة المركزية. وقد شكلت هذه التنظيمات أرضية مهمة للتطور السياسي اللاحق، وخاصة لظهور الدولة الإسلامية.

خامساً: العوامل المؤثرة في تشكيل الكيانات السياسية العربية

تفاعلت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في تشكيل الكيانات السياسية العربية قبل الإسلام، وتوجيه مسارها التطوري. ومن أبرز هذه العوامل:

العامل الجغرافي، الذي أثر بشكل كبير في طبيعة الكيانات السياسية وحجمها وقوتها. فقد سمحت البيئة الزراعية الخصبة في اليمن بظهور ممالك مركزية قوية، في حين فرضت البيئة الصحراوية في وسط الجزيرة نمطاً أكثر بساطة وأقل مركزية من التنظيم السياسي. كما أن الموقع الجغرافي للغساسنة والمناذرة على حدود الإمبراطوريات الكبرى فرض عليهم نمطاً معيناً من العلاقة السياسية مع هذه الإمبراطوريات. يرى الريشي أن "الجغرافيا كانت عاملاً حاسماً في تشكيل الخارطة السياسية للجزيرة العربية، إذ فرضت على كل منطقة نمطاً معيناً من التنظيم السياسي يتلاءم مع ظروفها الجغرافية والبيئية[٣٧]

العامل الاقتصادي، الذي كان له دور محوري في تطور البنى السياسية. فقد أدى تطور النشاط التجاري في مكة إلى نشوء نخبة تجارية قادت عملية التطور السياسي، واستفادت الممالك اليمنية من الزراعة المتطورة والتجارة الدولية في بناء دولة مركزية قوية، واعتمدت إمارتا الغساسنة والمناذرة على التجارة وعلى الدعم المالي من الإمبراطوريات الكبرى. وقد أدى التطور الاقتصادي عموماً إلى

زيادة التعقيد الاجتماعي، وظهور فئات وطبقات جديدة، وتنامي الحاجة إلى تنظيم سياسي أكثر تطوراً.

العامل السياسي الخارجي، المتمثل في نفوذ الإمبراطوريات الكبرى (الفارسية والبيزنطية) والصراع بينها. فقد أدى هذا العامل السياسي الخارجي، المتمثل في نفوذ الإمبراطوريات الكبرى (الفارسية والبيزنطية) والصراع بينها. فقد أدى هذا العامل إلى تشكيل إمارات عربية موالية لهذه الإمبراطوريات (الغساسنة للبيزنطيين، والمناذرة للفرس)، كما أثر في توجهات الممالك اليمنية وعلاقاتها الخارجية. يؤكد الصائغ أن "الصراع البيزنطي-الفارسي شكل إطاراً جيوسياسياً أثر بشكل عميق في تطور الكيانات السياسية العربية، خاصة في أطراف الجزيرة، وفرض عليها تحديات واستراتيجيات محددة للبقاء والاستمرار[٣٨]

العامل الديني والثقافي، الذي تمثل في انتشار الديانات السماوية (اليهودية والنصرانية) في أجزاء من الجزيرة العربية، وما رافق ذلك من تأثيرات ثقافية وسياسية. فقد أسهم اعتناق الغساسنة للمسيحية في تقريبهم من الإمبراطورية البيزنطية، كما أن وجود القبائل اليهودية في يثرب أثر في التركيبة السياسية للمدينة. يقول الكرملي: "لعب الدين دوراً محورياً في تشكيل الهوية السياسية للكيانات العربية قبل الإسلام، وفي تحديد علاقاتها الخارجية وتحالفاتها، وفي صياغة منظومتها القانونية والأخلاقية[٣٩]

العامل القبلي، الذي ظل يمثل عنصراً أساسياً في تشكيل البنية السياسية العربية، حتى في المناطق التي شهدت تطوراً سياسياً متقدماً نسبياً. فقد ظلت القبيلة تمثل الوحدة الأساسية في التنظيم السياسي، وظل الانتماء القبلي يؤثر في التحالفات والصراعات السياسية. غير أن تأثير هذا العامل تفاوت من منطقة إلى أخرى، فكان أقوى في وسط الجزيرة، وأضعف في اليمن وأطراف الجزيرة. يرى الدبعي أن "القبيلة ظلت تمثل الإطار المرجعي للهوية والانتماء في المجتمع العربي قبل الإسلام، حتى مع ظهور كيانات سياسية متجاوزة للحدود القبلية، وهو ما يفسر استمرار تأثير العصبية القبلية في الديناميكيات السياسية لهذه الكيانات[٤٠]

العامل القيادي الفردي، المتمثل في ظهور قيادات فردية قوية أسهمت في تشكيل الكيانات السياسية وتوجيه مسارها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، دور قصي بن كلاب في توحيد قريش وتأسيس نظام سياسي جديد في مكة، ودور الحارث بن جبلة الغساني في تقوية إمارة الغساسنة وتوسيع نفوذها، ودور المنذر بن ماء السماء في تعزيز مكانة إمارة الحيرة. وقد أشار الدحدوح إلى أن "القيادة الفردية القوية كانت عاملاً محفزاً للتطور السياسي في الجزيرة العربية، خاصة في لحظات التحول والأزمات، حيث برزت شخصيات قيادية تمتعت برؤية استراتيجية وقدرات تنظيمية مكنتها من قيادة مجتمعاتها نحو أشكال أكثر تطوراً من التنظيم السياسي[٤١]

ويمكن القول إن هذه العوامل تفاعلت بشكل معقد ومتشابك في تشكيل الكيانات السياسية العربية قبل الإسلام، وأن تفاوت تأثير هذه العوامل من منطقة إلى أخرى أدى إلى تنوع النماذج السياسية التي ظهرت في الجزيرة العربية، من الممالك المركزية في اليمن، إلى الإمارات التابعة في أطراف الجزيرة، إلى نماذج المدن-الدول في وسط الجزيرة.

سادساً: الأبعاد الحضارية للتحولات السياسية في شبه الجزيرة العربية

تجاوزت التحولات السياسية التي شهدتها الجزيرة العربية قبل الإسلام البعد السياسي المباشر، لتشمل أبعاداً حضارية وثقافية أوسع، أسهمت في تشكيل الهوية العربية قبل الإسلام، وفي تهيئة الأرضية الحضارية لظهور الدولة الإسلامية لاحقاً. ومن أبرز هذه الأبعاد:

البعد الثقافي، المتمثل في تطور اللغة العربية وانتشارها، وازدهار الشعر والخطابة، وظهور بدايات الكتابة والتدوين. وقد أسهمت الكيانات السياسية العربية المختلفة في رعاية هذه التطورات الثقافية ودعمها، سواء من خلال الرعاية المباشرة للشعراء والخطباء، أو من خلال توفير البيئة المناسبة لازدهار النشاط الثقافي. يرى الفاخري أن "الكيانات السياسية العربية قبل الإسلام، وخاصة الممالك اليمنية وإمارتي الغساسنة والمناذرة، لعبت دوراً محورياً في تطوير اللغة العربية وآدابها، وفي خلق هوية ثقافية عربية متميزة، رغم تنوعها وتأثرها بالثقافات المجاورة[٤٢]

البعد القانوني والتشريعي، المتمثل في تطور نظم قانونية وتشريعية متجاوزة للأعراف القبلية البسيطة. فقد شهدت الممالك اليمنية تطوراً لافتاً في التشريعات المنظمة للحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما ظهرت في مكة تقاليد قانونية متطورة نسبياً، تجلت في حلف الفضول والأحلاف الأخرى التي نظمت العلاقات بين القبائل. وقد أسهم هذا التطور القانوني في تهيئة الأرضية لاستقبال التشريع الإسلامي لاحقاً.

البعد العمراني والمادي، المتمثل في تطور العمارة والفنون والصناعات. فقد شهدت المناطق التي ظهرت فيها كيانات سياسية متطورة، مثل اليمن والحيرة وأطراف الشام، تطوراً عمرانياً ملحوظاً، تمثل في بناء القصور والحصون والمعابد والكنائس، وفي تطور المدن والطرق وأنظمة الري. كما تطورت الصناعات والحرف، وخاصة صناعة الأسلحة والحلي والمنسوجات. يقول الغباري: "عكس التطور العمراني والمادي في الجزيرة العربية قبل الإسلام مستوى التطور السياسي والاقتصادي للكيانات المختلفة، وشكل جزءاً من هويتها وتميزها الحضاري[٤٣]

البعد الاجتماعي، المتمثل في تطور البنية الاجتماعية وظهور فئات وطبقات جديدة، وتغير في العلاقات الاجتماعية والقيم. فقد أدى ظهور الكيانات السياسية المتطورة نسبياً إلى تعقيد البنية الاجتماعية، وظهور طبقات من الحكام والنخب السياسية والتجار والحرفيين، وتغير في مكانة المرأة والعبيد. كما أدى إلى تطور في القيم الاجتماعية، تجاوزت القيم القبلية التقليدية نحو قيم أكثر انفتاحاً وتعقيداً.

البعد الديني، المتمثل في تحول المشهد الديني في الجزيرة العربية، وظهور تيارات دينية جديدة، وتفاعل الديانات المختلفة. فقد أسهمت الكيانات السياسية المختلفة في رسم خارطة دينية متنوعة، فكانت الوثنية سائدة في وسط الجزيرة، والمسيحية في إمارة الغساسنة وأجزاء من الحيرة، واليهودية في يثرب وخيبر، والزرادشتية في بعض مناطق الحيرة. وقد أسهم هذا التنوع الديني في إثراء الحياة الفكرية والثقافية، وفي تهيئة الأرضية لاستقبال الدين الإسلامي لاحقاً. تشير المجيد إلى أن "التنوع الديني في الجزيرة العربية قبل الإسلام كان انعكاساً للتنوع السياسي والثقافي، وعاملاً مهماً في تشكيل الهوية المتنوعة للكيانات السياسية المختلفة، وفي تحديد علاقاتها وتحالفاتها

البعد الدولي، المتمثل في تطور العلاقات الدولية والدبلوماسية للكيانات السياسية العربية. فقد أقامت هذه الكيانات علاقات دبلوماسية وتجارية وعسكرية مع القوى المجاورة، وطورت أساليب ومؤسسات لإدارة هذه العلاقات. وقد أسهم هذا البعد في تعزيز حضور العرب على الساحة الدولية،

وفي اكتسابهم خبرات دبلوماسية وسياسية مهمة. يؤكد الحماد أن "الكيانات السياسية العربية قبل الإسلام، وخاصة الممالك اليمنية وإمارتي الغساسنة والمناذرة، لعبت دوراً دبلوماسياً مهماً في المنطقة، واكتسبت خبرات سياسية ودبلوماسية متطورة، أسهمت في تشكيل البعد الدولي للحضارة العربية قبل الإسلام[٤٤]"

ويمكن القول إن هذه الأبعاد الحضارية للتحولات السياسية في الجزيرة العربية قبل الإسلام، رغم محدوديتها وتفاوتها من منطقة إلى أخرى، شكلت رصيداً حضارياً مهماً، أسهم في تهيئة الأرضية الحضارية والثقافية لظهور الإسلام، ولتأسيس الدولة الإسلامية لاحقاً. وقد استفادت الدولة الإسلامية من هذا الرصيد الحضاري، وطورته وأغنته بالقيم والمبادئ الإسلامية.

الخاتمه :

إن دراسة التحولات الاجتماعية والاقتصادية في شبه جزيرة العرب قبل الإسلام تكشف عن مشهد حضاري غني ومتنوع، تجاوز التصورات التقليدية التي طالما رسمت صورة المجتمع العربي كمجتمع بدوي بسيط. لقد اتضح من خلال هذا البحث أن المسارات التنموية للمجتمعات العربية لم تكن متجانسة، بل اختلفت باختلاف العوامل الجغرافية والبيئية والثقافية. هذا التنوع الحضاري الذي كان قائمًا في شبه الجزيرة العربية يستدعي إعادة النظر في بعض المفاهيم السائدة عن الفترة السابقة للإسلام. كما يلفت الانتباه إلى ضرورة دراسة التاريخ العربي من منظور حضاري شامل، يتجاوز الثنائيات التقليدية بين البداوة والحضارة، وبين المركز والأطراف. إن المنهجية المتبعة في هذا البحث، القائمة على التحليل المقارن والنظرة الشمولية، تمثل أحد المسارات المهمة لإعادة قراءة التاريخ العربي القديم، بما يسمح بفهم أعمق لمراحله المختلفة، وإدراك أفضل للسياقات التاريخية التي أحاطت بظهور الإسلام. وتبقى الحاجة قائمة لمزيد من البحوث والدراسات التي تغوص أعمق في هذه الفترة التاريخية المهمة، مستفيدة من التطورات المنهجية في العلوم الإنسانية، ومستثمرة المعطيات الأثرية والنقوش التي يتم اكتشافها باستمرار.

النتائج

١. شهد المجتمع العربي قبل الإسلام تحولًا من القبلية البسيطة إلى تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيدًا، تجلت في ظهور الأحلاف والتحالفات التي تجاوزت حدود القرابة الدموية.
٢. أسهم نمو المراكز الحضرية في تطوير منظومات قيمية واجتماعية جديدة، وفي خلق نماذج متطورة للتعايش والتنظيم الاجتماعي، كما في مكة ويثرب.
٣. أدى تطور النشاط التجاري وتنوع الموارد الاقتصادية إلى ظهور طبقات اجتماعية جديدة، وإلى تغير في أنماط الولاء والعلاقات الاجتماعية.
٤. تكونت في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام نماذج سياسية متنوعة، تفاوتت في مستوى تطورها ومركزيتها، انطلاقًا من الظروف الجغرافية والاقتصادية والثقافية المختلفة.
٥. كان للتعددية الدينية والثقافية دور بارز في تشكيل الوعي الجمعي العربي قبل الإسلام، وفي تهيئة الأذهان لتقبل التنظيمات السياسية المتطورة.
٦. أثرت العوامل الخارجية، وخاصة الصراع بين الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية، في توجيه مسارات التطور السياسي والاقتصادي في مناطق شبه الجزيرة العربية.

٧. قدمت التجربة السياسية العربية قبل الإسلام مهادًا تنظيميًا ورصيدًا حضاريًا للدولة الإسلامية اللاحقة، استفادت منه في تأسيس نظمها وهياكلها.
٨. تجاوزت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العربية قبل الإسلام الصورة النمطية المتداولة عن البداوة والتشتت القبلي.

التوصيات

١. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات الأثرية والتاريخية للمواقع الحضارية في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، للكشف عن المزيد من المعلومات حول تلك الحقبة.
٢. أهمية دراسة النقوش والنصوص العربية القديمة من منظور حضاري شامل، يتجاوز الاهتمام اللغوي إلى الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
٣. توجيه الباحثين نحو دراسة العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في شبه الجزيرة العربية، وبين التحولات المماثلة في المناطق المجاورة.
٤. إعادة قراءة تراث الممالك والإمارات العربية القديمة من منظور تاريخي نقدي، يتجاوز التحيزات المنهجية والمعرفية.
٥. استثمار المعطيات الجديدة في الدراسات التاريخية والأثرية لتقديم صورة أكثر دقة وموضوعية عن المجتمع العربي قبل الإسلام.
٦. دراسة الاستمرارية والتغير في التجربة السياسية والحضارية العربية، من فترة ما قبل الإسلام إلى الفترة الإسلامية المبكرة.
٧. التركيز على دراسة البعد الثقافي والفكري للتحولات السياسية في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، وأثره في تشكيل الهوية العربية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

١. أبو طالب، إبراهيم .(2000) *العرب قبل الإسلام: دراسة في الأحوال الاجتماعية* .الرباط: مطبعة المعارف الجديدة.
٢. الأعظمي، محمد مصطفى .(2004) *المجتمع المدني في عهد النبوة* .الرياض: مكتبة الرشد.
٣. البستاني، سليمان .(1988) *الحرف والمهن في العصر الجاهلي* .بيروت: دار الحداثة.
٤. البيضاني، محمد .(2003) *النظم الضريبية في جنوب الجزيرة العربية قبل الإسلام* .بيروت: دار الساقي.
٥. التلمي، علي .(1995) *نظام الحكم في الممالك اليمنية القديمة* .صنعاء: مركز الدراسات اليمنية.
٦. الجابري، حسن .(2003) *النظام السياسي في مكة قبل الإسلام* .المنامة: مركز دراسات الخليج.
٧. جعيط، هشام .(2007) *تاريخية الدعوة المحمدية في مكة* .بيروت: دار الطليعة.
٨. الجودي، هاني .(2006) *تطور النظم العسكرية في الجزيرة العربية* .عمّان: دار الرؤية.
٩. الحارثي، محمد .(2010) *التحالفات القبلية ودورها السياسي* .الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية.
١٠. الحكمي، محمد .(2009) *الخبرة السياسية العربية والدولة الإسلامية* .المدينة المنورة: مجمع الملك فهد.

١١. الحماد، خالد .(2008) *العلاقات الدولية للكيانات العربية قبل الإسلام* .الرباط: المعهد العالي للدراسات السياسية.
١٢. حسين، طه .(1958) *في الشعر الجاهلي* .القاهرة: دار المعارف.
١٣. حتي، فيليب .(1952) *تاريخ العرب* .ترجمة إدوارد جرجي. بيروت: دار الكشاف.
١٤. الخوري، فؤاد .(1984) *القبيلة والدولة في الخليج العربي* .بيروت: معهد الإنماء العربي.
١٥. الدبعي، محمد .(2009) *القبيلة والدولة في التاريخ العربي* .الكويت: عالم المعرفة.
١٦. الدحدوح، زهير .(2004) *القيادة السياسية في المجتمع العربي قبل الإسلام* .بيروت: دار الطليعة.
١٧. الدوري، عبد العزيز .(2005) *مقدمة في تاريخ صدر الإسلام* .بيروت: دار الشروق.
١٨. الريحاني، أمين .(1975) *تاريخ نجد وملحقاته* .بيروت: دار الريحاني.
١٩. الريشي، عبد العزيز .(2008) *الجغرافيا السياسية للجزيرة العربية* .الدمام: مكتبة المتنبي.
٢٠. الزمخشري، محمود .(1996) *النقود العربية قبل الإسلام* .الرياض: مطبوعات دارة الملك عبد العزيز.
٢١. الزهراء، لطيفة .(2005) *التنظيم السياسي في يثرب قبل الإسلام* .تونس: دار المعارف.
٢٢. الزهراني، عائشة .(2007) *التنظيم الإداري في مملكة سبأ* .الرياض: مكتبة العبيكان.
٢٣. الزيلعي، جمال الدين .(1994) *نظم التمويل في الجزيرة العربية قبل الإسلام* .جدة: دار المجتمع.
٢٤. السعداوي، نوال .(2005) *المرأة في الإسلام* .القاهرة: مكتبة مدبولي.
٢٥. سالم، عبد العزيز .(1991) *تاريخ العرب قبل الإسلام* .الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
٢٦. الشامي، محمد .(2002) *الأسواق العربية قبل الإسلام ودورها الاقتصادي والثقافي* .دمشق: دار الفكر.
٢٧. الشاهيني، أحمد .(2005) *التطور السياسي في الجزيرة العربية قبل الإسلام* .عمّان: دار وائل.
٢٨. الشقحاء، عبد الرحمن .(2010) *تطور الوعي السياسي في المجتمع العربي* .الدمام: دار الذخائر.
٢٩. الشماع، سالم .(1981) *المجتمع العربي قبل الإسلام* .بغداد: دار الرشيد للنشر.
٣٠. الصائغ، فارس .(2007) *العرب بين الفرس والروم: دراسة في العلاقات الدولية* .الدوحة: مركز الدراسات الاستراتيجية.
٣١. الصفدي، جميل .(2002) *الحيرة: عاصمة المناذرة السياسية والثقافية* .بغداد: دار المعرفة.
٣٢. العاقل، محمد .(1992) *اليمن عبر التاريخ: دراسة جغرافية وتاريخية* .صنعاء: مركز الدراسات اليمنية.
٣٣. عبد الكريم، خليل .(1997) *مجتمع يثرب: العلاقات الاجتماعية والاقتصادية* .القاهرة: سينا للنشر.
٣٤. عبد الرحمن، خليل .(2003) *التاريخ الاقتصادي للجزيرة العربية* .بيروت: دار الفارابي.
٣٥. عبد الله، يوسف محمد .(1990) *أوراق في تاريخ اليمن وآثاره* .دمشق: المعهد الفرنسي للدراسات العربية.
٣٦. العقيلي، فواز .(2009) *السياسة الخارجية لقريش قبل الإسلام* .الرياض: دار المعارج.
٣٧. علي، جواد .(1978) *المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام* .بيروت: دار العلم للملايين.
٣٨. العلي، صالح .(1982) *الصناعات في الحجاز قبل الإسلام* .بغداد: المجمع العلمي العراقي.
٣٩. العوضي، خالد .(1998) *تاريخ التجارة في شبه الجزيرة العربية* .الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.
٤٠. العيسى، عبد الرحمن .(2006) *الثقافة والفن في إمارة الغساسنة* .حلب: منشورات جامعة حلب.
٤١. عنان، كمال .(1986) *العرب والرومان والفرس: دراسة في العلاقات الدولية* .القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٤٢. الغامدي، سعيد .(2001) *الممالك العربية الجنوبية: دراسة في البنية السياسية* .جدة: دار المدينة.
٤٣. الغباري، أحمد .(2001) *العمارة والفنون في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام* .القاهرة: دار الآثار العربية.
٤٤. الفاخري، علي .(2005) *اللغة والثقافة في الجزيرة العربية قبل الإسلام* .طرابلس: الدار العربية للعلوم.
٤٥. الكرملي، يوسف .(2006) *الدين والسياسة في الجزيرة العربية قبل الإسلام* .عمّان: دار الفرقان.
٤٦. لمعي، صالح .(1995) *المعاملات المالية في الجاهلية* .القاهرة: دار المعارف.
٤٧. المجيد، فاطمة .(2007) *الخريطة الدينية في الجزيرة العربية قبل الإسلام* .جدة: مكتبة الحرمين.
٤٨. المزروعي، عبد الله .(2008) *نظم الحكم في شبه الجزيرة العربية* .الشارقة: جامعة الشارقة.
٤٩. المسعودي، محمد .(1998) *الغساسنة: دراسة في التاريخ السياسي والحضاري* .دمشق: دار الشرق.
٥٠. النجار، محمود .(2004) *إمارات شمال الجزيرة العربية: دراسة مقارنة* .الإسكندرية: مركز الدراسات العربية.
٥١. الهمداني، لسان الدين .(1990) *صفة جزيرة العرب* .تحقيق محمد الحوالي. صنعاء: مكتبة الإرشاد.
٥٢. واط، مونتجمري .(1995) *محمد في مكة* .ترجمة شعبان بركات. بيروت: المكتبة العصرية.

المراجع المترجمة

١. واط، مونتجمري .(1995) *محمد في مكة* .ترجمة شعبان بركات. بيروت: المكتبة العصرية.
٢. حتي، فيليب .(1952) *تاريخ العرب* .ترجمة إدوارد جرجي. بيروت: دار الكشاف.

الدوريات والمجلات العلمية

١. الجراح، عامر (٢٠١١). "الطرق التجارية في الجزيرة العربية قبل الإسلام ."*مجلة دراسات تاريخية*، العدد ٢٥، ص ٧٨-٩٥.
٢. حسن، محمد (٢٠١٣). "التنظيم الإداري في ممالك جنوب الجزيرة العربية ."*المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، المجلد ٣١، العدد ٢، ص ١٣٤-١٥٦.
٣. الزيداني، سعود (٢٠١٤). "مكة: من محطة قوافل إلى مركز تجاري وديني ."*مجلة الدراسات التاريخية*، العدد ١٨، ص ٤٥-٦٧.
٤. شاهين، عبد الصبور (٢٠١٠). "العلاقات الاقتصادية بين الجزيرة العربية والإمبراطوريات المجاورة ." *مجلة الشرق الأوسط للدراسات التاريخية*، المجلد ٢٢، العدد ٣، ص ٢١١-٢٣٨.
٥. العلوي، حمزة (٢٠١٥). "الحياة الاجتماعية في مكة قبل الإسلام ."*مجلة التاريخ العربي*، العدد ٣٦، ص ١٢٩-١٥٠.
٦. المطيري، خالد (٢٠١٢). "أثر الديانات السماوية في الحياة الاجتماعية للجزيرة العربية قبل الإسلام ."*مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد ٤١، ص ٨٨-١١٣.

الرسائل الجامعية

١. الأحمدي، عبد الرحمن .(2009) *الحياة الاقتصادية في مكة قبل الإسلام* .رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٢. البلوي، سلمان .(2011) *التنظيمات الإدارية في إمارة الغساسنة* .رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض.
٣. الحربي، نورة .(2013) *المرأة العربية قبل الإسلام: دراسة اجتماعية واقتصادية* .رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
٤. العنزي، فهد .(2010) *التطور السياسي في الجزيرة العربية قبل الإسلام* .رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمّان.
٥. القحطاني، محمد .(2014) *النظم الإدارية في مملكة حِمْيَر* .رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

الهوامش

[١] جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨)، ج١، ص ٢٠٧ .

[٢] *خليل عبد الكريم، مجتمع يثرب: العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٧)، ص ٤٣* .

[٣] هشام جعيط، تاريخية الدعوة المحمدية في مكة، (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٧)، ص ٧٦ .

[٤] مونتجمري واط، محمد في مكة، ترجمة شعبان بركات، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٩٥)، ص ١٩ .

[٥]سالم الشماع، المجتمع العربي قبل الإسلام، (بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨١)، ص ١١٣

[٦]فيليب حتي، تاريخ العرب، ترجمة إدوارد جرجي، (بيروت: دار الكشاف، ١٩٥٢)، ص ١٥٧ .

[٧]عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، (بيروت: دار الشروق، ٢٠٠٥)، ص ٣٢ .

[٨]يوسف محمد عبد الله، أوراق في تاريخ اليمن وآثاره، (دمشق: المعهد الفرنسي للدراسات العربية، ١٩٩٠)، ص ٧٨

[٩]إبراهيم أبو طالب، العرب قبل الإسلام: دراسة في الأحوال الاجتماعية، (الرباط: مطبعة المعارف الجديدة، ٢٠٠٠)، ص ١٢٤ .

[١٠]خليل عبد الرحمن، التاريخ الاقتصادي للجزيرة العربية، (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٣)، ص ٨٩ .

[١١]عبد العزيز سالم، تاريخ العرب قبل الإسلام، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩١)، ص ٢١٥ .

[١٢]نوال السعداوي، المرأة في الإسلام، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥)، ص ٣٥ .

[١٣]خالد العوضي، تاريخ التجارة في شبه الجزيرة العربية، (الكويت: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ١٩٩٨)، ص ٧٣ .

[١٤]محمد الشامي، الأسواق العربية قبل الإسلام ودورها الاقتصادي والثقافي، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢)، ص ١٢٤ .

[١٥]صالح لمعي، المعاملات المالية في الجاهلية، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٥)، ص ٨٧ .

[١٦]لسان الدين الهمداني، صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد الحوالي، (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٩٩٠)، ص ١٥٣ .

[١٧]فؤاد الخوري، القبيلة والدولة في الخليج العربي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤)، ص ١١٩ .

[١٨]أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، (بيروت: دار الريحاني، ١٩٧٥)، ص ٥٨ .

[١٩]صالح العلي، الصناعات في الحجاز قبل الإسلام، (بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٢)، ص ٩٢ .

[٢٠]سليمان البستاني، الحرف والمهن في العصر الجاهلي، (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٨)، ص ١٦٧ .

[٢١]محمود الزمخشري، النقود العربية قبل الإسلام، (الرياض: مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، ١٩٩٦)، ص ٧٩ .

[٢٢]جمال الدين الزيلعي، نظم التمويل في الجزيرة العربية قبل الإسلام، (جدة: دار المجتمع، ١٩٩٤)، ص ١٣٢ .

[٢٣]كمال عنان، العرب والرومان والفرس: دراسة في العلاقات الدولية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)، ص ٢١٨ .

[٢٤]محمد العاقل، اليمن عبر التاريخ: دراسة جغرافية وتاريخية، (صنعاء: مركز الدراسات اليمنية، ١٩٩٢)، ص ١٤٥ .

[٢٥]عبد الله المزروعي، نظم الحكم في شبه الجزيرة العربية، (الشارقة: جامعة الشارقة، ٢٠٠٨)، ص ١٢٩.

[٢٦]محمد الحارثي، التحالفات القبلية ودورها السياسي، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث الإسلامية، ٢٠١٠)، ص ٨٧.

[٢٧]أحمد الشاهيني، التطور السياسي في الجزيرة العربية قبل الإسلام، (عمّان: دار وائل، ٢٠٠٥)، ص ١٥٤.

[٢٨]علي التلمي، نظام الحكم في الممالك اليمنية القديمة، (صنعاء: مركز الدراسات اليمنية، ١٩٩٥)، ص ١١٢.

[٢٩]محمد البيضاني، النظم الضريبية في جنوب الجزيرة العربية قبل الإسلام، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٣)، ص ٧٨.

[٣٠]عائشة الزهراني، التنظيم الإداري في مملكة سبأ، (الرياض: مكتبة العبيكان، ٢٠٠٧)، ص ٩٣.

[٣١]سعيد الغامدي، الممالك العربية الجنوبية: دراسة في البنية السياسية، (جدة: دار المدينة، ٢٠٠١)، ص ١٤٦.

[٣٢]محمد المسعودي، الغساسنة: دراسة في التاريخ السياسي والحضاري، (دمشق: دار الشرق، ١٩٩٨)، ص ١٣١.

[٣٣]جميل الصفدي، الحيرة: عاصمة المناذرة السياسية والثقافية، (بغداد: دار المعرفة، ٢٠٠٢)، ص ١١٨.

[٣٤]حسن الجابري، النظام السياسي في مكة قبل الإسلام، (المنامة: مركز دراسات الخليج، ٢٠٠٣)، ص ٨٦.

[٣٥]فواز العقيلي، السياسة الخارجية لقريش قبل الإسلام، (الرياض: دار المعارج، ٢٠٠٩)، ص ١٤٣.

[٣٦]لطيفة الزهراء، التنظيم السياسي في يثرب قبل الإسلام، (تونس: دار المعارف، ٢٠٠٥)، ص ١٠٩.

[٣٧]عبد العزيز الريشي، الجغرافيا السياسية للجزيرة العربية، (الدمام: مكتبة المتنبي، ٢٠٠٨)، ص ١٦٩.

[٣٨]فارس الصائغ، العرب بين الفرس والروم: دراسة في العلاقات الدولية، (الدوحة: مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧)، ص ١٣٤.

[٣٩]يوسف الكرملي، الدين والسياسة في الجزيرة العربية قبل الإسلام، (عمّان: دار الفرقان، ٢٠٠٦)، ص ٩٧.

[٤٠]محمد الدبعي، القبيلة والدولة في التاريخ العربي، (الكويت: عالم المعرفة، ٢٠٠٩)، ص ١٢٢.

[٤١]زهير الدحدوح، القيادة السياسية في المجتمع العربي قبل الإسلام، (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٤)، ص ٧٣.

[٤٢]أحمد الغباري، العمارة والفنون في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، (القاهرة: دار الآثار العربية، ٢٠٠١)، ص ٩١.

[٤٣]فاطمة المجيد، الخريطة الدينية في الجزيرة العربية قبل الإسلام، (جدة: مكتبة الحرمين، ٢٠٠٧)، ص ١٤٥.

[٤٤]خالد الحماد، العلاقات الدولية للكيانات العربية قبل الإسلام، (الرباط: المعهد العالي للدراسات السياسية، ٢٠٠٨)، ص ١٠٤.